Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 595-609
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.29

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of budget deficits and surpluses on the sustainability of public debt in Iraq

Ahmed Kamal Ali Al-Ju'ani*, Abdulrahman Obaid Juma Al-Kubaisi
College of Management and Economics/University of Anbar

Keywords:
Public revenues, public expenditures، Public debt

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	22 Jun. 2025
Received in revised form	01 Jul. 2025
Accepted	01 Jul. 2025
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ahmed Kamal Ali Al-Ju'ani
College of Management and Economics/University of Anbar

Abstract: The public budget is an important tool for implementing government policies in Iraq, and it can have a significant impact on the sustainability of public debt. This summary aims to review the effect of budget deficits and surpluses on the sustainability of public debt in Iraq. The research aims to measure the effect of deficits and surpluses in enhancing the sustainability of public debt using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The researcher relied on an inductive approach to clarify the theoretical framework of the public budget structure and the sustainability of public debt, and a deductive approach using standard models and their tools to demonstrate the impact of budget deficits and surpluses on the sustainability of public debt, through the use of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, via the Eviews10 program. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the failure to prove the research hypothesis that states there is a positive direct relationship between budget deficits and surpluses and the indicator of the public debt to GDP ratio.

The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is to reduce reliance on the oil sector and for the state to work on diversifying income sources to lessen dependence on oil. This can be achieved by developing non-oil economic sectors and relying on taxes and other revenues.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 595-609
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.29

اثر عجز وفائض الموازنة العامة في استدامة الدين العام في العراق

احمد كمال علي الجوعاني **عبدالرحمن عبيد جمعة الكبيسي**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الانبار

المستخلص

تعد الموازنة العامة أداة مهمة لتنفيذ السياسات الحكومية في العراق، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على استدامة الدين العام. يهدف هذا الملخص إلى استعراض أثر عجز وفائض الموازنة العامة على استدامة الدين العام في العراق.

يهدف البحث إلى قياس أثر العجز والفائض في تعزيز استدامة الدين العام باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي لبيان الإطار النظري لهيكل الموازنة العامة واستدامة الدين العام، والمنهج الاستنباطي باستخدام النماذج القياسية وأدواتها لبيان أثر عجز وفائض الموازنة العامة في استدامة الدين العام، من خلال استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، عن طريق برنامج (Eviews10).

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها، عدم اثبات فرضية البحث التي تنص على وجود علاقة ايجابية طردية بين عجز وفائض الموازنة العامة ومؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

اختتم البحث بمجموعة توصيات أهمها، تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وأن تعمل الدولة على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية الغير نفطية والاعتماد على الضرائب والايرادات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام.

المقدمة (Introduction)

تعد الموازنة العامة للدولة أداة رئيسة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تعكس أولويات الحكومة في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو القطاعات المختلفة، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول، بما فيها العراق، تبرز قضية عجز الموازنة العامة كأحد العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي والاقتصادي ومن ناحية أخرى، يُعد الدين العام أداة تمويلية تستخدمها الحكومات لسد العجز في الموازنة أو لتمويل مشاريع تنموية، إلا أن تراكم الدين العام قد يشكل تهديدًا لاستدامة المالية العامة إذا لم تتم إدارته بشكل فعال، تعتمد الموازنة العامة للعراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، وقد أدت هذه الاعتمادية إلى ظهور فترات من العجز المالي الكبير، خاصة في أوقات انخفاض أسعار النفط، مما دفع الحكومة إلى اللجوء للاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز ومع مرور الوقت، تراكم الدين العام، مما أثار تساؤلات حول استدامته وتأثيره على الاقتصاد العراقي على المدى الطويل، إذ إن وفرة الايرادات النفطية أدت إلى اهمال ودور الايرادات الاخرى ومنها الضريبية، حيث يعتمد العراق على موازنة البنود في تنظيم نفقاته والتي تعد من اقدم الموازنات التي تستخدمها الحكومات والمتمثلة باليسر والبساطة في اعداها وعرضها وتنفذيها والرقابة عليها، كما يسلط البحث الضوء على السياسات المالية التي يمكن أن تعزز استدامة الدين العام وتقلل من الاعتماد على الاقتراض في تمويل

العجز، وأخيرا إن ايجاد السبل لمعالجة العجز الذي يصيب الموازنة العامة في بلد يعتمد على النفط تتطلب جهود موسعه من قبل اقتصاد العراق.

مشكلة البحث (Research problem): يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

- ما هو أثر العجز المالي والفائض في الموازنة العامة على استدامة الدين العام في العراق خلال الفترة الزمنية المحددة (2204-2023).

أهمّية البحث (Research Importance): فهم تأثير العجز والفائض المالي على الدين العام يمكن أن يساعد في تحديد كيفية تأثير العجز والفائض المالي في الموازنة العامة على مستوى الدين العام في العراق، مما يمكن أن يساعد في اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة وتوفير رؤية واضحة حول تأثيرات العجز والفائض المالي على الاقتصاد العراقي.

أهداف البحث (Research Aims): يهدف البحث إلى:

قياس أثر العجز والفائض في تعزيز استدامة الدين العام باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

فرضية البحث (Research Assumes): ينطلق البحث من الفرضيات الأساسية مفادها الآتي:

إن هناك علاقة إيجابية (طردية) بين عجز وفائض الموازنة ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هيكلية الدراسة: من أجل تحقيق هدف البحث واثبات فرضيته تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة المبحث الأول الإطار النظري لمغيرات البحث والمبحث الثاني الجانب التطبيقي

المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة واستدامة الدين العام

1-1. مفهوم الموازنة العامة: إن مفهوم الموازنة العامة للدولة يدور حول فكرة التقدير والتخمين لذلك تتعدد الآراء وتتطور المفاهيم للموازنة العامة للدولة بتعدد الآراء والباحثين وبتطور الفكر المالي ومن ثم هي خطه تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وايراداتها لفتره زمنيه قادمه غالبا ما تكون سنه وهي اداه تستخدمها الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها(عبدالقادر، 2025: 239)، ومن ثم فهي خطة سنوية للحكومة تحدد الايرادات والنفقات العامة المخططة وعادة ما يتم تمريرها من قبل أعلى الهيئات الحكومية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (يونس، 2021: 1151)، وهي البرنامج المالي للدولة عن سنة مالية قادمة لتحقيق جملة من الأهداف على نطاق السياسات العامة للدولة وتنفيذا لتعليمات وتوجيهات الدولة العليا (الدلفي وشندي، 2022: 231).

2-1. أهداف الموازنة العامة

1-2-1. الأهداف السياسية: تعكس الموازنة العامة سياسات الدولة وبرامجها من خلال تخصيص الموارد المالية للمرافق العامة. ومن خلال فحص بنود الموازنة، يمكن الكشف عن أولويات الدولة وأهدافها. ويتولى إعداد وتنفيذ الموازنة العامة أصحاب السلطة الفعلية في المجتمع، مما يجعلها أداة تعبر عن السياسات الاقتصادية والمالية التي تتبناها الدولة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية (حسين، 2020: 84).

2-2-1. الأهداف الاقتصادية: تعد الموازنة العامة أداة اقتصادية وسياسية هامة، إذ ساهمت ميزانية الدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف مراحل تطور المجتمع الرأسمالي. ومع ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية الحديثة، زادت أهمية الموازنة العامة في توجيه النشاط الاقتصادي، خاصة في مجال الإنتاج (حنتوش، 2019: 305).

1-2-3. الأهداف الاجتماعية: تقوم الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وإعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق استخدام الموازنة العامة وذلك من خلال فرض بعض الضرائب المباشرة واستخدام حصيلتها لرفد بعض النفقات التي تستفيد منها بعض الفئات الفقيرة مثل الاعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية (العبيدي، 2011: 130).

1-3. هيكل الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة للدولة من مكونين وهما الايرادات التي تحصل عليها من مجالاتها المختلفة والنفقات التي تنفقها على مختلف مؤسساتها

1-3-1. الإيرادات العامة: تمثل تلك المبالغ التي تحصلها الحكومة او تدخل خزينتها عبر مختلف الهيئات العامة التابعة لها أو الوحدات الاقتصادية سواء كانت هذه المبالغ تجنيها الدولة مقابل خدمة تقدمها للأفراد أو اقتطاعات الزامية يفرضها الدور الرقابي للحكومة على الأفراد أو مبالغ تطوعية تقدمها الأفراد والهيئات الوطنية والحكومات الاجنبية للدولة (الشمري والشمري، 2021: 142)، فلم تقتصر على الايرادات الاعتيادية المتمثلة بالضرائب والرسوم وايرادات املاك الدولة وهي ايرادات تتصف بالدورية والانتظام انما سعة للتطور في الايرادات العامة لتشمل الايرادات غير اعتيادية والمتمثلة بالقروض والاصدار النقدي والتي يمكن ان تحصل عليها الدولة بشكل غير منتظم وخاصة عندما يحدث هناك عجز في الموازنة العامة (عبدالله، 2025: 1234).

1-3-2. النفقات العامة: يعد الانفاق العام أحد أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية للدولة التي تقوم من خلال سياستها الانفاقية بتحقيق جملة من الأهداف المخطط لها الاقتصادية والاجتماعية والتي ترمي الوصول إليها خلال مدة زمنية، وتطور مفهوم الانفاق العام مع تطور دور الدولة بانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم بعد ذلك إلى الدولة المنتجة لذلك فأن هيكل الانفاق العام في نموذج الدولة المتدخلة يختلف عن نموذج الدولة الحارسة الأمر الذي أدى إلى زيادة الانفاق العام وهذا بدورة يؤدي إلى زياده اثار الانفاق الاقتصادي لا سيما في الانفاق الاستثماري أو الانفاق الهادف إلى اعاده توزيع الدخل والثروات (عبدالله، 2025: 1235)، وتعد النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تقوم الدولة المتمثلة بالحكومة بصرفها أو الجماعات المحلية بقصد تحقيق نفع عام يخدم المجتمع ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن استعمال مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف اشباع خدمات أو حاجات عامة (حسين واحمد، 2022: 346).

1-4. أنواع الموازنات العامة للدولة: هناك العديد من أنواع الموازنات للدولة أهمها:

1-4-1. موازنة البنود: في اواخر القرن التاسع عشر كانت السلطة التنفيذية (الحكومة) تتسم بالضعف والقليل من السيطرة المركزية وتعد موازنه البنود في ذلك الوقت هي في حد ذاتها تطور ظهرت لعدم وجود ضوابط كافيه للأنفاق تساهم في خلق بيئة مثاليه للموازنة (Gobezie, 2011: 18)، أن موازنة البنود تعد من أقدم الموازنات الحكومية في البلدان النامية والقليل من البلدان المتقدمة (محمد وآخرون، 2019: 3)، وتظهر موازنة البنود في شكل وثائق محاسبيه تعبر عن الحد الأدنى من البيانات التي تعبر عن الفرض والهدف الصريح داخل النظام المحاسبي (faleti، 2014: 46).

1-4-2. موازنة البرامج والأداء: في عام 1954 قدم ديفيد نوفك شرحا تفصيليا يبين فيه كيفيه تطبيق موازنه البرامج في وزاره الدفاع الأمريكية وشرح مضمونها وكان ذلك في تقريره المسمى الاقتصاد والفاعلية في الحكومة بواسطه الاجراءات الجديدة للموازنة وفي عام 1955 قامت لجنه هوفر الثانية بدراسة اقتراح ديفيد وكذلك بدراسة التقدم الذي تحقق في مجال تطبيق موازنه الأداء في اجهزه الحكومة الفيدرالية مما أدى إلى ظهور مفهوم موازنه البرامج والأداء الذي جذب اهتمام الكثير من

دول العالم وكذلك اهتمام امريكا التي أصدرت فيما بعد كتيبا بعنوان موازنة البرامج والأداء سنة ١٩٦٥ (كوشك، 2003: 5)، وتعد من النظريات الحديثة التي تعمل الدول على تطبيقها وتتمحور حول رقابه النفقات العامة والحرص على توافر عنصر الكفاءة الادارية في انجاز الأعمال إذ تهتم بكيفيه استخدام الامكانيات المالية التي تعمل على رفع كفاءه الأداء من خلال تحديد عناصر التكاليف والتي على أساسها يتم تقييم الأداء الفعلي كما يسلط الضوء على ما تنجزه الحكومة من انجازات وإن موازنة البرامج والأداء تعد من الوسائل التي تعتمدها الدولة بغيه تحقيق الاصلاح على مختلف المستويات منها المالية والادارية (الفهد واخرون، 2017: 440).

1-4-3. موازنة التخطيط: تعرف موازنه التخطيط بانها اداه للتخطيط ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينه أو لتعديل تلك الأهداف كما تهدف أيضا إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الانتاج إلى منتجات نهائية وهي الأهداف المطلوب تحقيقها وتعرف أيضا بأنها الموازنة التي تهتم أساسا بالتخطيط الشامل تكاليف المواد والأنشطة (لحسن، 2013: 110).

1-4-4. الموازنة الصفرية: إن هذه الموازنة تنطوي على عمليه المراجعة والتقييم لأوجه الانفاق كافة وذلك ابتداء من قاعده الصفر والتي لا تفترض استمرار البرامج والخطط الموضوعة إذ إنها قد تخضع للتعديل أو الغاء في حال تأكد من عدم جدول استمرار بها وتعد الموازنة الصفرية من الاتجاهات الحديثة في الموازنة واخذت بها الحكومة الفيدرالية في امريكا عام 1977 (المفضل ومهريار، 2025: 404).

1-4-5. الموازنة التعاقدية: وهي الأسلوب الأخير والجديد لتصحيح وتطوير الموازنة العامة للدول وظهرت أول محاولة لتطبيق موازنة التعاقد في وزارة المالية النيوزلندية في عام 1996 وهي تعبر عن العلاقة التعاقدية بين الأجهزة التنفيذية والمؤسسات الحكومية يتم بمقتضاها تنفيذ مهام محدده قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ قليله تدفعها الحكومة (شيحان، 2014: 195).

1-5. عجز وفائض الموازنة العامة:

1-5-1. مفهوم العجز: يحدث العجز الحكومي أو عجز الموازنة عندما تقوم الدولة بالنفاق اكبر مما تحصل عليه من ايرادات عاده يكون العجز ما هو إلا قضية اقتصادية وسياسيه مهمه (Alani & Emad, 2006: 6)، وإن العجز هو التوقع في أن تكون نفقات الدولة أعلى من ايراداتها من مصادرها المختلفة بنسبة معينة، يصعب معها احداث التوازن بين النفقات العامة والايرادات العامة وهذا سوف يحدث فجوة تمويله تستوجب ايجاد مصادر أخرى للتمويل، غير التي قدرتها الدولة في الايرادات (عباس، 2022: 287).

1-5-2. مفهوم الفائض: وهو الاختلاف بين الايرادات المخططة (الموارد) والنفقات المخططة (المصروفات) ففي حال زيادة الايرادات العامة عن النفقات العامة ينشأ ما يعرف بالفائض (حنتوش، 2019: 394)، وإن الفائض هو الفرق الإيجابي بين إيرادات الدولة ونفقاتها خلال سنة مالية معينة، أي عندما تكون الإيرادات أعلى من النفقات. ويعكس هذا الفائض قوة الوضع المالي للحكومة، إذ يمكنها سداد الديون، زيادة الاحتياطيات، أو توجيه الأموال نحو مشاريع تنموية دون الحاجة إلى الاقتراض (الجابري، 2016: 2).

1-6. مفهوم الدين العام: يعد الدين العام أحد أبرز الأدوات المالية للبلدان النامية والمتقدمة على حد السواء وقد عرف من قبل صندوق النقد الدولي (بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطه الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلاد أي الاجانب وفي ميعاد استحقاق معين) (سلمان، 2025: 4)، كما يعرف التراكم الكلي لعجز الموازنة الناتج عن الانفاق الحكومي المتزايد ويتمثل الدين العام بالنقود الإضافية التي يتحصل عليها الحكومة من القطاع الأهلي عن طريق طرح اذونات الخزانة والسندات الحكومية (Mc Connell & Brue, 2002: 341).

1-7. مفهوم استدامة الدين: على الرغم من انتشار مصطلح استدامه الدين العام على نطاق كبير وواسع إلا أنه لا يوجد له مفهوم محدد بين الاقتصاديين إذ عرف البنك المركزي الاوروبي استدامة الدين العام على أنها قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها المالية المتعلقة بالديون وذلك على المدى البعيد (ECB, 2011: 1)، والمقصود باستدامة الدين العام هي الحالة المالية التي تكون فيها الحكومة باستطاعتها الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات الحالية في المدى الطويل من غير خفض ملائتها المالية أو التعرض لمخاطر الافلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية أو قدرة السلطات المالية على توفير المال العام بصورة دائمة ومزمنة وعلى نحو واف تستطيع من خلاله الدولة المضي في سياسة الانفاق على الخدمات العامة (جليدان، 2013: 1).

1-8. أنواع الدين العام:

1-8-1. الدين العام الداخلي: وهو الدين الذي تقوم الدولة بعقده داخل حدودها الإقليمية ويكون الاكتتاب فيه بين الحكومة والمواطنين المقيمين على ارض الدولة فيمكن أن يكون الأشخاص هنا طبيعيين أو معنويين مقيمين في اقليم الدولة بغض النظر عن جنسياتهم ويكون مبلغ القرض بالعملة الوطنية بمعنى العملة المحلية (دردوري،الاخضر، 2018: 128)، ويعد الدين الداخلي مصدر مهما من مصادر ايرادات العامة التي تلجأ إليها الحكومة لتمويل النفقات العامة في ظل عجز الايرادات الأخرى وينشا هذا الدين كنتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض بحيث تقترض الحكومة من المؤسسات المالية وغير المالية والسوق المحلية والمصارف التجارية او البنك المركزي وكذلك من الجمهور (محمد، 2022: 139).

1-8-2. الدين العام الخارجي: ويمثل جميع الأموال مع الفوائد المستحقة والمقترضة من الخارج وبالعملات الاجنبية سواء كانت من المواطنين أو الشركات أو المؤسسات أن يكون بمثابة عقد بين جهتين على أن تتعهد الجهة المقترضة بردة عند موعد السداد مع الفائدة (حسن واخرون، 2025: 121)، كما يعرف بأنه الدين الذي تحصل عليه الدولة من دول أخرى أجنبيه أو من شخص مقيم في الخارج أو هيئه حكومية أو صندوق دولي او منظمه دوليه، كما عرف البنك الدولي اجمال الديون الخارجية بأنه مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الأجنبية أو من خلال سلعة أو خدمات ومن ثم فأن الدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلاد (دوابه، 2016: 7).

1-9. الاثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام:

1-9-1. أثر الديون العامة على المستوى العام للأسعار: يمكن أن تؤدي زيادة الديون العامة إلى تأثيرات مختلفة على الأسعار، وذلك من خلال عدة قنوات منها تأثير الديون العامة على التضخم وذلك من خلال:

1. زيادة المعروض النقدي: عندما تقوم الحكومة بزيادة الديون العامة، قد يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (عجمية، 2018: 150).
2. زيادة الطلب الكلي: زيادة الديون العامة قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، مما قد يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (الشريف، 2020: 220).

2-9-1. أثر الديون العامة على الاستثمار: إذا تم استخدام القرض العام لتمويل الاستثمارات، فإن تأثيره التوسعي يعتمد على إنتاجية الاستثمار العام وتأثيره على الاستثمار الخاص. في حالة عدم تأثير الاستثمار الخاص، يمكن أن يُسهم الإنفاق العام في زيادة الدخل والعمالة عبر تأثير المضاعف. ولكن إذا أدى الإنفاق العام إلى تراجع الاستثمار الخاص نتيجة للمنافسة أو التغيرات في الطلب، فقد يؤدي ذلك إلى تقليص الفوائد المتوقعة من الإنفاق العام، مما يستدعي دراسة دقيقة لتأثيرات الاستثمار العام على الاقتصاد (الشريف، 2020: 222).

3-9-1. أثر الديون العامة على الادخار: إن القرض يمثل فرصه لاستثمار رأس المال النقدي قد تدفع الأفراد ذوي الدخول المرتفعة إلى زيادة مدخراتهم خاصه إذا أدى تدخل الدولة في سوق الائتمان إلى زيادة سعر الفائدة السائد في السوق ويكون أثر الاقتراض على زيادة المدخرات مؤكدا عندما تأخذ السياسة المالية بصفة عامة سياسة للحد من الاستهلاك الكلي (عجمية، 2018: 153).

4-9-1. أثر الديون العامة على زيادة كمية النقود: تؤدي القروض التي تقدمها البنوك إلى الدولة بزيادة كمية النقود الموجودة في التداول ويترتب على ذلك أنه في حال وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل كامل فأن هذه الزيادة تحدث اثار تضخميه عالية الخطورة ويشكل هذا النوع من القروض نسبة كبيرة من مجموع القروض العامة فاكتتاب البنوك في القروض العامة يتم عاده عن طريق خلق كمية جديدة من النقود حينما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب في القروض العامة فأنه يفعل ذلك عن طريق اصدار نقود جديدة أو عن طريق اعادة خصم اذونات الخزانة لدى البنك المركزي أو عادة ما تقوم البنوك التجارية التي تكتب في السندات الحكومية بخلق ودائعه ائتمانيه جديده مقابل ما يدخل محفظتها المالية من هذه السندات أو قد يحدث أن تترك الدولة المبالغ التي اقترضتها من البنوك التجارية لدى هذه البنوك على سبيل الوديعة على أن تقوم باستخدامها في الوفاء بالتزاماتها (ناشد، 2006: 264).

5-9-1. أثر الديون العامة على التنمية الاقتصادية: يمكن تحويل الأموال من الاقتراض من أجل التنمية اقتصادية إلى استثمارات الهياكل الأساسية مثل السدود والطرق والموانئ والتعدين والزراعة وغيرها فأن ذلك سيعمل على زياده الاستثمارات الجديدة من خلال المضاعف نتيجة لذلك فأن الدخل القومي والعمالة يزداد وبناء على ذلك تكفل التنمية الاقتصادية وفي الوقت الحاضر تلجأ البلدان الأقل نمو والبلدان النامية التي تبذل الجهود الإنمائية إلى الاقتراض الخارجي وذلك بسبب عدم كفاية مصادر التمويل المحلية وإذا لم تستخدم البلدان مصادر التمويل الخارجية في الميادين المطلوبة فأن هذه الحالة قد تتحول إلى تمويل الديون عن طريق الديون (Aybarc, 2019: 7).

المبحث الثاني: نتائج تطبيق برنامج (ARDL)

نتائج قياس وتحليل أثر عجز وفائض الموازنة العامة في استدامة الدين العام في العراق للمدة (2004-2023).

1-2. توصيف المتغيرات: تعد مرحلة توصيف الانموذج القياسي أهم مرحلة في تشكيل الانموذج الاقتصادي لكونها مرحلة صعبة تتطلب تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يحتويها الانموذج

القياسي إذ يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية لوصف العلاقة الاقتصادية لمتغيرات البحث، باستعمال الانموذج القياسي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) والذي يتناسب وطبيعة البيانات وحجم العينة محل البحث، لغرض بناء نموذج قياسي يوضح اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في العراق للمدة (2004_2023)، علما أنه تم تحديد متغيرات البحث والتي تتمثل بالمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة كما موضحة في الجدول

جدول (1): متغيرات النموذج القياسي

ت	اسم المتغير باللغة العربية	الرمز المستخدم	تصنيف المتغيرات	نوع العلاقة
1	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	Y1	تابعة	-
2	صافي الموازنة	X1	المستقلة	طردية

2-2. إختبار فيلبس بيرون (PP): وللتأكد من أن السلسلة الزمنية ليس لها جذر وحدة وإنها مستقرة، سيتم استخدام اختبار فيلبس-بيرون.

جدول (2): نتآئج إختبارات فيلبس- بيرون (PP)

		Y1	X1
With Constant	t-Statistic	-4.9852	-3.1218
	Prob.	0.0001	0.0289
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6008	-3.7169
	Prob.	0.0361	0.0269
		**	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2071	-0.6413
	Prob.	0.0001	0.4364
		***	n0
At First Difference			
		d(Y1)	d(X1)
With Constant	t-Statistic	-3.5907	-4.0596
	Prob.	0.0081	0.0019
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.178	-4.1082
	Prob.	0.0075	0.0092
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6083	-4.1194
	Prob.	0.0005	0.0001
		***	***

- من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).
- (*)، (**)، (***) تدل على انها معنوية عند مستوى (10%،5%، 1%).
- (NO)تشير الى انها غير معنوية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (1): 595-609
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.1.29

إن السلاسل الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى بالنسبة للمتغير صافي الموازنة (X1)، بينما تكون مستقرة لناتج المحلي الاجمالي (Y1) عند المستوى الاصلي كما موضح في الجدول رقم (1)، لذلك تم اخذ الفروق الاولى لها وتظهر انها استقرت عند مستوى معنوية (1%)، يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن جميع متغيرات البحث باتت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لها وعند مستوى معنوية (1%) اي سلسلة متكاملة من الرتبة [(1)]

2-3. التقدير الأولي للنموذج الاول وفق منهجية (ARDL): يبين الجدول رقم (3) نتائج التقدير الأولي لنموذج (ARDL)، كما إن رتبة النموذج الذي تم اختياره وفق منهجية (ARDL) هو (9,6) وفق قواعد الابطاء (AIC، BIC، HQ) إذ تم اختيار فترة الابطاء حسب معيار (AIC) التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار.

جدول (3): نتائج التقدير الاولي لنموذج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (Y1) وفق منهجية (ARDL)

R-squared	0.984184	Mean dependent var	52.15369
Adjusted R-squared	0.979498	S.D. dependent var	22.6755
S.E. of regression	3.246817	Akaike info criterion	5.398405
Sum squared resid	569.2584	Schwarz criterion	5.940173
Log likelihood	-174.643	Hannan-Quinn criter.	5.613849
F-statistic	210.0161	Durbin-Watson stat	2.154497
Prob(F-statistic)	0		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).

يوضح الجدول رقم (3) الأثر بين الناتج المحلي الاجمالي (Y1) وصافي الموازنة العامة (X1)إذ يلاحظ من خلال الجدول رقم (3)، أن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.98)، مما يوضح القوة التفسيرية للنموذج المتبع، أي ان المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره (98%) من التغيرات التي تحدث داخل النموذج المدروس (المتغير التابع) اي الناتج المحلي الاجمالي(Y1) ، في حين أن النسبة المتبقية ما مقدارها (2%)، تمثل تغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل ضمن النموذج المدروس، كذلك تبين قيمة اختبار (F) والبالغة (210.01) إلى معنوية النموذج المستخدم في تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل، وبما أن قيمة (Durbin-Watson stat) بلغت (2.154)، اي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما فيما يخص معامل التحديد المصحح (R-squared) فقد بلغ (0.97).

2-4. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test): من أجل تقييم العلاقة التوازنية طويلة الأجل (وجود التكامل المشترك) بين المتغير التابع والمتمثل بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (Y1) وبين المتغير التفسيري المتمثل بصافي الموازنة العامة (X1)، والجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقا لاختبار الحدود.

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وفق اختبار الحدود

Dependent Variable: D(Y1)				
Selected Model: ARDL(5, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 2004Q1 2023Q4				
Included observations: 75				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif.**	**I(0)**	**I(1)**
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	13.68152	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.50%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).

يستدل من الجدول رقم (4) أن قيمة احصاء (F–statistic) المحتسبة بلغت (13.68) وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنويه(1%)،مما يعني قبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على وجود علاقه تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة خلال مده البحث، هذا يعني وجود علاقه توازنيه طويله الاجل تتجه من جمله المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع المتمثل بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي(Y1)، وهذا يؤكد صحه فرضيه البحث واستناداً إلى ذلك يستلزم الأمر تقدير الاستجابة للآجلين القصير والطويل ومعلمه تصحيح الخطأ.

2-5. نتائج تقدير الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ: بعد تنفيذ اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمال) (Y1) والمتغير المستقل (صافي الموازنة العامة) (X1)، فأنه يستلزم الآن تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمات الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ((ECM، فالجدول رقم (5) يوضح تلك النتائج

جدول (5): نتائج تقدير الأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

CointEq(-1)*	-0.0684	0.01053	-6.5001	0.0000
EC = Y1 - (-237.7473*X1 + 290.5359)				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	-237.747	80.89221	-2.93906	0.0045
C	290.536	82.5037	3.52149	0.0008

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).

تدل نتائج الجدول رقم (5) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي (Y1) والمتغير المستقل وهو صافي الموازنة العامة (X1)، وهذا ما أثبتته معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) البالغة (0.0684–) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوي أقل من (1%)، أي إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (Y1) يتطلب حوالي (1/ 0.0684) والتي تساوي (15) فصل تقريبا، لذلك يتم تصحيح الخلل التوازني طويل المدى الذي تسببه صدمات المتغيرات المستقلة عن طريق المتغير التابع خلال (15) فصل، وتشير معلمة صافي الموازنة العامة (X1) في الأجل الطويل إلى علاقة عكسية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي وصافي الموازنة بسبب اعتماد العراق وبشكل كبير على النفط كمصدر رئيس للدخل، وعندما تنخفض أسعار النفط ينخفض الايراد الحكومي مسببه العجز والعكس، فضلا عن أن الموازنة العامة في العراق هي موازنة تخطيطية تقر بعجز لذلك تلجأ الدولة إلى زيادة الانفاق العام لتحفيز الاقتصاد مما يمكن ان يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس، فضلا عن العوامل الخارجية منها الحروب والعقوبات الاقتصادية من الممكن أن تؤدي إلى العلاقة العكسية أو السياسة المالية المتبعة في البلاد أو الديون العامة فضلا عن متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

2-6. اختبارات سلامة الانموذج: بعد اعتماد نموذج (ARDL) في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء الانموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر صافي الموازنة العامة (X1) على الناتج المحلي الاجمالي(Y1) وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال الاختبارات الآتية:

2-6-1. اختبار ثبات تباين حدود الخطأ (ARCH): هناك عدد من الاختبارات المعمول بها للكشف عن تجانس البواقي من عدمها، من بين العديد من الاختبارات (ARCH) لتباين حدود الخطأ وكانت النتائج الاختبار كالآتي:

جدول (6): نتائج اختبار شرط تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Y1)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.021763	Prob. F(1,72)	0.8831
Obs*R-squared	0.022361	Prob. Chi-Square(1)	0.8811

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).

إذ تشير نتائج الجدول رقم (6) أن انموذج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (Y1) لا يوجد به مشكلة عدم تجانس التباين لكون قيمة الاحصائية (F) المحتسبة بلغت (0.021) عند مستوى احتمالية (P–value: 0.883)، وهي أكبر من مستوى (5%) مما يعني صحة التوصيف الدالي للنموذج المقدر

2-6-2. اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM): يبين اختبار الارتباط الذاتي سلامة وجودة الانموذج المستخدم، من خلال قيمة احتمالية (F–statistic) المحتسبة من خلال الجدول رقم (7).

جدول (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM) لنموذج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Y1)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.995229	Prob. F(2,66)	0.3751
Obs*R-squared	2.195665	Prob. Chi-Square(2)	0.3336

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).

حيث وضحت نتائج اختبار الارتباط الذاتي من خلال الجدول رقم (7) سلامة الانموذج المعمول به، من خلال قيمة احتمالية (F) المحتسبة والبالغة (0.995) وجاءت غير معنوية عند مستوى أكبر من (5%)، ومن ثم رفض الفرضية البديلة (H1) ونقبل بفرضية العدم(Ho) ، أي النموذج خال من المشاكل القياسية.

2-6-3. اختبار الشكل الدالي لنموذج (Ramsey RESET Test): يتم اللجوء إلى عذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للأنموذج ومدى ملائمته.

جدول (8): اختبار (RESET Test) للشكل الدالي لنموذج نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (Y1)

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.861246	67	0.3922
F-statistic	0.741745	(1, 67)	0.3922

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews.10).

إذ يتبين من الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائية (F) المحتسبة والبالغة (0.74) وبلغت قيمتها الاحتمالية (0.39)، وكذلك بلغت قيمة إحصائية (T) المحتسبة (0.86) عند مستوى احتمالية (0.39) حيث كانت أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H0) والتي تنص على صحة الشكل الدالي المستخدم في الأنموذج المقدر، إن الاختبارات أعلاه تم تعينها من أجل التثبت من سلامة الانموذج القياسي المستخدم، إذ أعطت نتائجها أدلة واضحة على عدم وجود مشاكل في الانموذج القياسي محل البحث.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. عدم اثبات فرضية البحث التي تنص على وجود علاقة ايجابية طردية بين عجز وفائض الموازنة العامة ومؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. يتضح أن معمل التحديد R-squared بلغ (0.98) مما يوضح القوة التفسيرية للنموذج المتبع أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره (98%) من المتغيرات التي تحدث داخل النموذج في حين أن النسبة المتبقية ما مقدارها (2%) تمثل تغيرات لمتغيرات أخرى لم تدخل النموذج.
3. إن مؤشرات استدامة الدين المتمثل بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يتأثر سلبا بالأحداث السياسة والأمنية والأزمات المالية وتقلبات انخفاض اسعار النفط العالمية
4. هناك تأثير سلبي معنوي من خلال مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مع صافي الموازنة العامة وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية.
5. اهمية الشفافية والمساءلة في إدارة الموازنة العامة يجب أن تكون إدارة الموازنة العامة في العراق شفافة وخاضعة للمساءلة، لضمان فعالية السياسات المالية وتحقيق استدامة الدين العام.
6. من خلال اختبار الشكل الدالي لنموذج نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي فأن قيمة (F) المحتسبة والبالغة قيمتها (0.74) هذا يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على صحة الشكل الدالي

المستخدم في النموذج.

7. من خلال نتائج معلمة تصحيح الخطأ (ECM) ظهرت CointEq(-1) سالبة ومعنوية بمقدار (-0.0684) وهذا مطابق للنموذج القياسي والنظرية الاقتصادية.
8. وضحت نتائج التكامل المشترك لأنموذج نسبة الدين العام إلى الاجمالي المحلي أن القيمة(F) بلغت (13.68) وهي أكبر من الحد الأعلى والأدنى مما يعني قبول الفرضية البديلة والتي تعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ثانياً. التوصيات:

1. تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وأن تعمل الدولة على تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على النفط. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية والاعتماد على الضرائب والايرادات الأخرى.
2. تطبيق نظام مالي دقيق يحدد أولويات الإيرادات ويخصصها لإنفاق جديد بضوابط واضحة، مع الحفاظ على مرونة عالية لمواكبة التغيرات في الأولويات، مما يسمح باتخاذ إجراءات استباقية لمنع ارتفاع عبء الدين العام على المدى المتوسط.
3. تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال إصلاح النظام الضريبي وتطوير عملية استحصال الضرائب لتواكب الأنظمة الضريبية الحديثة في البلدان النامية والعربية، مما يسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي.
4. تحسين كفاءة الإنفاق العام ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترشيد النفقات وتوجيهها نحو المشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي.
5. ينبغي للحكومة العراقية أن تأخذ في الاعتبار مخاطر تقلبات أسعار النفط عند إعداد الموازنة، ووضع سياسات مالية استباقية للتعامل مع هذه التقلبات وتأثيراتها على الموازنة العامة، مع العمل على الاحتفاظ بالفوائض المالية في صناديق سيادية لتخفيض عبء الديون الخارجية.
6. العمل على تنويع هيكل الإيرادات وإيجاد بدائل عن الإيرادات النفطية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الهيكل الضريبي وزيادة الوعي الضريبي للأفراد وفرض الضرائب على أصحاب الشركات والدخول المرتفعة وتوجيها نحو مشاريع خدمية واستثمارية.
7. ينبغي للحكومة أن تتبنى سياسات واضحة وفعالة لإدارة الدين العام، من خلال وضع أسس ومعايير واضحة لتنظيم الدين وتوجيهه نحو المشاريع التي تعود بالنفع على الدولة وتحقق مصالحها الاستراتيجية.
8. ينبغي للحكومة العراقية أن تعتمد سياسات اقتراض خارجي رشيدة، وتوجيه القروض إلى مشاريع استثمارية تحقق استدامة مالية على المدى الطويل، من خلال تطبيق القاعدة الذهبية التي تركز على توجيه الاقتراض نحو الاستثمارات التي تولد عائدات مستقبلية.
9. إعادة هيكلة الدين العام يمكن أن يساعد في تحسين هيكل الدين العام وتقليل تكلفة خدمة الدين.
10. تعزيز الشفافية والرقابة حيث يمكن أن يساعد في تحسين إدارة الموازنة العامة وتقليل الفساد وذلك لأن الرقابة والشفافية جزء أساسي من إدارة الدين العام وتساعد على تقديم معلومات دقيقة عن الإيرادات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

1. جليدان، سعود بن هاشم. (2013). الاستدامة المالية للاقتصادات العالمية.
2. دردوري، لحسن والاخضر. لقيطي. (2018). اساسيات المالية العامة. دار حميثرا للنشر والترجمة.
3. دوابة، أشرف محمد (2016). ازمة الدين العام المصري _رؤية تحليله. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. مصر.
4. الشريف، أحمد عبد الله. (2020). الاقتصاد الكلي. دار المريخ للنشر.
5. العبيدي، سعيد علي محمد. (2011). اقتصاديات المالية العامة. دار دجلة. عمان.
6. عجمية، محمد عبد العزيز. (2018). المالية العامة. دار النهضة العربية.
7. ناشد، سوزي عدلي. (2006). المالية العامة. ط1. منشورات الحلبي الحقوقي.كلية الحقوق–جامعة الاسكندرية.
8. الشمري، مايح شبيب والشمري، سلمان حمد شنان. (2021). واقع وافاق الايرادات والنفقات العامة ومعدلات التصخم في العراق للمدة (1990–2019). مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية. العدد (29). المجلد (15).
9. شيحان، شهاب حمد. (2014). الاختلالات الهيكلية للموازنة الاتحادية في العراق من (2004_2014) الواقع والتحديات. مجلة جامعه الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. العدد (12). المجلد (6)
10. عباس، علي غني. (2022). الرقابة على ادارة العجز المالي للموازنة العامة. مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد (12). العدد (1). الجزء الثاني.
11. كوشك، طارق بن حسن. (2003). موازنة البنود تهدر الموارد المتاحة وتفاقم مشكلة الدين العام. صحيفة عكاظ. العدد (937).
12. لحسن، دردوري. (2013) عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي، ابحاث اقتصادية وادارية. عدد (14).
13. محمد، سيماء حسن. (2022). دين العام الداخلي وأثره في أسعار الفائدة للمصارف العراقية للمدة من(2004- 2020). مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء. المجلد (11). العدد (42).
14. المفضل، الاء عبد الحسين هادي ومهريار، محمد. (2025). مراحل الموازنة العامة في العراق بين قواعد الاعداد ونظريات الانفاق والايراد. مجلة كلية التربية. المجلد (58). العدد (1).
15. يونس، ايهاب محمد. (2021). الموازنة العامة والتنافسية العالمية "حالة مصر "المجلة العالمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. المجلد (2). العدد (2). الجزء الثالث.
16. الفهد، عالية محمد نوفل، مدحت عبد الرشيد والعشماوي، محمد عبد الفتاح. (2017). اهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء. مجلة الدراسات والبحوث البيئية. المجلد (7). العدد (3).
17. عبدالله، احمد عباس. (2025). تنويع الايرادات والضغط على النفقات احدى وسائل معالجة عجز الموازنة العامة في العراق. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد (17). العدد (56).
18. عبدالقادر، بان صلاح وياسين، رنا محمد. (2025). دور الضريبة في تمويل عجز الموازنة العامة وأثر ذلك على تحقيق التوازن الاقتصادي. مجلة جامعة تكريت للحقوق. السنة (9). المجلد (9). العدد (4). الجزء (1).

19. حسين، عادل. (2020). دور الرقابة القانونية في ضبط تنفيذ الموازنة العامة. مجلة القانون العام. المجلد (8). العدد (3).
20. حسن، عبدالستار رائف والبيل، خالد حسن والأمين، علي احمد. (2025). اثر الدين العام في الاستقرار الاقتصادي العراقي للمدة (2004–2022) باستخدام منهجية التكامل المشترك(ARDL) . مجلة العلوم المالية والمحاسبية. المجلد (7). العدد (17).
21. سلمان، بثينة حسيب. (2025). العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي العراقي لما بعد 2003. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. السنة الثالثة والعشرون. العدد (85).
22. محمد، مشتاق طالب واخرون. (2019). خليل "اهمية التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج والاداء لمعالجة عجز الموازنة العامة في العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد (11). العدد (4).
23. الدلفي، زينب فالح حسين وشندي، اديب قاسم. (2022). قياس أثر كفاءة فاعلية الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004–2019. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد (14). العدد (43).
24. الجابري، ظافر حميد حسون. (2016). الفائض المالي وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق. مجلة الادارة والاقتصاد ـ كلية التراث. السنة 39. العدد (108).
25. حنتوش، ابتسام كاظم. (2019). التنبؤ الديناميكي والساكن بفائض او عجز الموازنة العامة في العراق للمدة(2017-2018). كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد.
26. عبدالكريم، هدى محمد وحمد، خلف محمد. (2024). اثر انتاجية النفقات العامة في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد (20). العدد (65).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. ECB, Ensuring fiscal sustainability in the euro area, Monthly Bulletin, April 2011.
2. Gobezie, Michaele (2011) An Analysis of the Prospects and Possible Challenges of Transition from Line Item to Program Budgeting Approach in Federal Democratic Republic of Ethiopia, Thesissubmitted to gain the degree of"Master of Arts in Public Management and Policy specialising in Development Management"ADDIS ABABA UNIVERSITy.
3. Mc Connell & Brue, Campbell R. & Stanley L. (Economics, Principle – Problem and Policies) Published by Mc Graw-Hill, Irwin an Imprint of the Mc Graw – Hill Companies 2002.
4. Emad M.A. Abdullatif Alani, (Crowding –out and Crowding – in effects of Government Bonds Market on Private Sector investment (Japanes case Study), Institute of Developing Economies, Tokyo, October 2006
5. Sibel Aybarc, Theory of public debt and current reflections , Faculty of Economics and Administration, (Turkey), (2019).
6. Andrew,Bauer Falti(2014)"Fiscal Rules for Natural Resource Fund, How to Develop and Operationalize an Appropriation Rule ,VALE Columbia Center on Sustainable Development, New York.